



الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام

المحتويات

الصفحة	
2	رسالة من رئيسة اللجنة إلى رئيس الجمعية
3	أولاً- مقدمة
3	ثانياً- اللجنة وفريق الخبراء
5	ثالثاً- الإجراءات المتعلقة بتقديم الطلبات
7	رابعاً- تقييم المرشحين
10	خامساً- التوصيات
11	ألف- موريس أ. أنياه (نيجيريا)
12	باء- فرغال غاينور (أيرلندا)
12	جيم- سوزان أوكالاني (أوغندا)
13	دال- ريتشارد روي (كندا)
13	سادساً- الخاتمة
15	المرفق الأول: الاختصاصات المتعلقة بانتخاب المدعي العام
15	المرفق الثاني: إعلان الشواغر
15	المرفق الثالث: المواد المرجعية للمرشحين

رسالة من رئيسة اللجنة إلى رئيس الجمعية

[الأصل: بالإنكليزية]

30 حزيران/يونيه 2020

صاحب السعادة،

أكتب إليكم بصفتي رئيسة اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام لموافاتكم بنسخة من تقرير اللجنة المقدم إلى المكتب، وفقا لما تقتضيه الاختصاصات المتعلقة بانتخاب المدعي العام. وفي حين تنتهي ولاية اللجنة بتقديم هذا التقرير، فإن أعضائها على استعداد لتقديم أي مساعدة إضافية قد تطلبها الرئاسة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

ساين نولكه
سفيرة
رئيسة اللجنة

تقرير اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام

أولاً - مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام ("اللجنة") إلى مكتب جمعية الدول الأطراف عملاً بالاختصاصات المتعلقة بانتخاب المدعي العام ("الاختصاصات")⁽¹⁾.
 - 2- وتنص الاختصاصات على أن "تضع اللجنة بتوافق الآراء قائمة مختصرة غير مرتبة لثلاثة إلى ستة من أكثر المرشحين تأهيلاً لمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، و"تعد تقريراً نهائياً يحدد بالتفصيل كيف يفني المرشحون المختارون بشروط الوظيفة"⁽²⁾. وتجري بعد ذلك عملية تشاور، بقيادة رئيس الجمعية، لتحديد مرشح بتوافق الآراء⁽³⁾.
 - 3- وتقدم اللجنة بموجب هذا القائمة التالية للمرشحين (بدون تصنيف وبحسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي) لتنظر فيه الجمعية:
- (أ) **موريس أ. أنياه** (نيجيريا)، ويعمل حالياً محامياً في مكتب موريس أ. أنياه للمحامين في شيكاغو، إلينوي، بالولايات المتحدة الأمريكية؛
 - (ب) **فرغال غاينور** (أيرلندا)، ويشغل حالياً منصب المدعي العام الدولي المشارك الاحتياطي للدوائر الاستثنائية للمحاكم في كمبوديا؛
 - (ج) **سوزان أوكالاني** (أوغندا)، وتعمل حالياً قاضياً في المحكمة العليا لأوغندا وقاضياً في الشعبة الجنائية الدولية لتلك المحكمة؛
 - (د) **ريتشارد روي** (كندا)، ويشغل حالياً منصب المحامي العام الرئيسي لدى دائرة الادعاء العام في كندا.

4- ويرد أدناه موجز لمؤهلات وخبرات هؤلاء المرشحين، بما في ذلك لكيفية استيفائهم لمتطلبات المنصب، إلى جانب تفاصيل إضافية عن العملية التي توصلت بها اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، إلى القائمة المختصرة. وترد السيرة الذاتية وخطابات التحفيز المقدمة من هؤلاء المرشحين في المرفق الثالث لهذا التقرير.

ثانياً - اللجنة وفريق الخبراء

- 5- اعتمد المكتب الاختصاصات في 3 نيسان/أبريل 2019. وبموجب هذه الاختصاصات، قرر المكتب تعيين ممثل واحد لكل مجموعة إقليمية، بناء على مشاورات مع المجموعات الإقليمية، كأعضاء في اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام⁽⁴⁾. وتمثل ولاية اللجنة في تيسير ترشيح وانتخاب المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لأساليب العمل المنصوص عليها في الاختصاصات⁽⁵⁾. وبالإضافة

(1) ICC-ASP/18/INF.2

(2) المرجع نفسه، الفقرتان 16 و 20.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 9.

إلى ذلك، قرر المكتب تعيين فريق من خمسة خبراء مستقلين، واحد لكل مجموعة إقليمية، لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها⁽⁶⁾.

6- وبناء على ذلك، عين المكتب في 7 حزيران/يونيه 2019 الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام:

(أ) سعادة السفير مارسين تشيبيلاك (بولندا)؛

(ب) السيد الأمين فاتي (غامبيا)؛

(ج) سعادة السفير أندرياس مافرويانيس (قبرص)؛

(د) سعادة السفيرة سابين نولكه (كندا)؛

(هـ) سعادة السفير ماريو أويارزابال (الأرجنتين).

7- وفي 27 حزيران/يونيه 2019، عين المكتب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في فريق الخبراء لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها:

(أ) السيد فرانسيسكو كوكس فيال (شيلي)؛

(ب) السيدة أوريليا ديفوس (فرنسا)؛

(ج) البروفيسور تشارلز سي جالوه (سراليون)؛

(د) السيد موتو نوغوشي (اليابان)؛

(هـ) السيدة أنا ريشتيروفا (الجمهورية التشيكية).

8- وفي 23 تموز/يوليه 2019، عملا بالفقرة 5 من الاختصاصات، عينت اللجنة السفيرة سابين نولكه رئيسة لها والسفير أندرياس مافرويانيس نائبا للرئيسة. ومن أجل تسهيل التنسيق والاتصال بين اللجنة وفريق الخبراء، وتيسير العمل الموضوعي للفريق، عين الخبراء البروفيسور تشارلز سي جالوه رئيسا لهم.

9- وعقدت اللجنة اجتماعات عامة بالفيديو في عشر مناسبات، خلافا للاجتماعات المتعلقة بالمقابلات⁽⁷⁾. وشارك فريق الخبراء في ثلاثة من هذه الاجتماعات⁽⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع فريق الخبراء حضوريا في لاهاي في يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2019 وعن بعد من خلال الفيديو في عشر مناسبات⁽⁹⁾. واجتمعت اللجنة حضوريا في نيويورك في يومي 20 و21 شباط/فبراير 2020. وأجريت مشاورات منتظمة واعتيادية إضافية بين أعضاء اللجنة، وبين أعضاء فريق الخبراء، وبين اللجنة ورئيس فريق الخبراء عن طريق البريد الإلكتروني، والفيديو، وغير ذلك من الوسائل الإلكترونية.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه، الفقرة 7.

⁽⁷⁾ في 8 و11 و23 و25 تموز/يوليه 2019؛ و5 و6 أيار/مايو 2020؛ و8 و18 حزيران/يونيه 2020.

⁽⁸⁾ في 11 تموز/يوليه 2019؛ و5 أيار/مايو 2020؛ و8 حزيران/يونيه 2020.

⁽⁹⁾ في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، و24 و28 نيسان/أبريل 2020، و5 و7 و22 أيار/مايو 2020، و4 و7 و11 و29 حزيران/يونيه 2020.

10- وقدمت اللجنة بانتظام تحديثات خطية وشفوية إلى رئيس الجمعية والدول الأطراف⁽¹⁰⁾. وقدمت أيضا تقريرا مؤقتا إلى المكتب في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2020⁽¹¹⁾. ويتضمن تحديث خطي مقدم إلى الرئيس في 29 نيسان/أبريل 2020 معلومات حول الانتقال إلى المقابلات بالفيديو بسبب تفشي وباء الكورونا، بالإضافة إلى إجراءات مقترحة للفحص (انظر الفقرة 21 أدناه).

11- وتلقت اللجنة رسائل بشأن عملية الانتخاب من المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة أطلس (العمل معا من أجل القانون، والمشورة، والدعم)، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ونقابة المحامين الدولية، ولجنة هلسينكي النرويجية، ومبادرة العدالة للمجتمع المفتوح. واجتمع أعضاء اللجنة أيضا مع ممثلي منظمة الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك في 22 شباط/فبراير 2020. وستتناول مضمون هذه الرسائل في القسم الرابع أدناه. ورفضت رئيسة اللجنة طلبا مقدما بعد انتهاء عملية المقابلات لإجراء مزيد من المناقشات مع المجتمع المدني بشأن مسألة "الأخلاق الرفيعة" للمرشحين.

12- وتلقت اللجنة أيضا عددا من بلاغات ورسائل التأييد غير الملتزمة للمرشحين المحتملين لمنصب المدعي العام. وفي حين رحبت اللجنة بهذه البلاغات والرسائل لكونهما تعبيراً عن اهتمام المجتمع المدني بالعملية، فإنها امتنعت عن النظر فيها لأن ولايتها وسرية الترشيحات يحولان دون ذلك في المرحلة الحالية. وستقدم اللجنة، عند الاقتضاء، تعبيرات التأييد لأي مرشح مدرج في القائمة المختصرة إلى رئيس الجمعية لدعم المرحلة القادمة من العملية.

13- وفي ضوء الاهتمام الذي ولدته عملية انتخاب المدعي العام في أوساط المجتمع المدني، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، أعدت رئيسة اللجنة بالاشتراك مع رئيس فريق الخبراء ورقة غير رسمية موجزة بشأن عملية الانتخاب، وهي متاحة حاليا على شبكة الانترنت⁽¹²⁾.

ثالثاً- الإجراءات المتعلقة بتقديم الطلبات

14- بناء على الاختصاصات⁽¹³⁾، طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يوصي بمشروع إعلان عن الوظيفة الشاغرة يتضمن متطلبات منصب المدعي العام، على النحو المبين في المادة 42 من نظام روما الأساسي. ويتناول الجزء الأول من المادة 42 من نظام روما الأساسي الدور الذي يقوم به مكتب المدعي العام ويؤكد استقلالته المطلقة بينما يتناول الجزء الثاني، الذي شدد عليه الإعلان، الكفاءات الرئيسية المطلوبة للمدعي العام بصفته رئيسا لمكتب المدعي العام. ومن حيث الجوهر، ينبغي أن يتمتع المدعي العام (ونائبه)، وفقا للفقرة 3 من المادة 42، بالصفات المهنية والشخصية التالية: (أ) الأخلاق الرفيعة، و(ب) الكفاءة العالية والخبرة العملية الواسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية، و(ج) المعرفة الممتازة والطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة. وينبغي أيضا (د) أن يكون المدعي العام ومكتبه مستقلين تماما وأن يعملوا بوصفهم جهازا منفصلا من أجهزة المحكمة بعيدا عن أي تأثير خارجي (المادة

⁽¹⁰⁾ قدمت رئيسة اللجنة تحديثات كتابية إلى رئيس الجمعية في 12 أيلول/سبتمبر 2019، و22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، و29 نيسان/أبريل 2020. وقُدمت إحاطات شفوية إلى المكتب في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و25 شباط/فبراير 2020، وإلى رئاسة الجمعية في 23 نيسان/أبريل 2020. وقُدمت أيضا إحاطات شفوية إلى الفريق العامل في نيويورك في 25 شباط/فبراير و15 حزيران/يونيه 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قدم رئيس الجمعية ونواب الرئيس تحديثات إضافية في اجتماعات مختلفة للمكتب وفريقيه العاملين طوال الفترة المعنية.

⁽¹¹⁾ Add.1 و ICC-ASP/18/INF.4.

⁽¹²⁾ انظر "ICC Prosecutor Symposium: The ICC Assembly of States Parties' Selection Process for the Third ICC Prosecutor" وهو متاح على الموقع التالي: <https://opiniojuris.org/2020/04/24/icc-prosecutor-symposium-the-icc-assembly-of-states-parties-selection-process-for-the-third-icc-prosecutor>.

⁽¹³⁾ ICC-ASP/18/INF.2، الفقرة 12.

42(1)، و(هـ) أن يتمتع المدعي العام أيضا بالسلطة الكاملة في تنظيم وإدارة مكتب المدعي العام (المادة 42(2)).

15- وتنص الاختصاصات أيضا على أنه يجوز لفريق الخبراء النظر في إدراج المتطلبات التالية للمنصب: الخبرة في المحاكمات الجنائية المعقدة، والخبرة الإدارية المؤكدة، والمعرفة المتعمقة بالقانون الجنائي الوطني أو الدولي والقانون الدولي العام⁽¹⁴⁾. وأدرجت هذه العناصر في مشروع إعلان الوظائف الشاغرة.

16- واستعرضت اللجنة مشروع إعلان الشواغر وقدمته إلى المكتب للموافقة عليه في 26 تموز/يوليه 2019. ووافق المكتب على مشروع الإعلان في 31 تموز/يوليه 2019 وقام بنشره على الموقع الإلكتروني للمحكمة في 2 آب/أغسطس 2019، مع تحديد يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 موعدا نهائيا لتلقي الطلبات. وعمم الإعلان، المستنسخ في المرفق الثاني لهذا التقرير، على الدول الأطراف، وطلب رئيس الجمعية إلى هذه الدول أن تنشره على المستوى الوطني من خلال القنوات المهنية والمؤسسية المناسبة بهدف الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من المهنيين العاملين في العدالة الجنائية على الصعيد الإقليمي. وعمم الإعلان على أصحاب المصلحة الآخرين أيضا، بما في ذلك على مجموعات المجتمع المدني.

17- وفي تحديث كتابي قدمته رئيسة اللجنة إلى رئيس الجمعية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدمت رئيسة اللجنة لمحة عامة عن الطلبات الواردة حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر والتي بلغ عددها 55 طلبا موزعا حسب المجموعة الإقليمية ونوع الجنس والنظام القانوني. وتضمن هذا التحديث أيضا توصية من اللجنة بتمديد الموعد النهائي لتقديم الطلبات حتى 25 تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن تعيد رئاسة المحكمة تعميم إعلان الوظائف الشاغرة على الدول الأطراف لنشرها على الوكالات ذات الصلة في ولاياتها القضائية وتشجيع المرشحين المؤهلين على تقديم الطلبات. ووافق المكتب على هذه التوصية في 24 تشرين الأول/أكتوبر، وأعيد تعميم إعلان الوظائف الشاغرة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

18- وبحلول الموعد النهائي الجديد وهو 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تلقت اللجنة ما مجموعه 144 طلباً. وكجزء من إجراءات تقديم الطلبات، كان مطلوبا من المرشحين تقديم وثائق داعمة⁽¹⁵⁾. وفتح المتقدمون موعدا نهائيا هو 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لتحميل وثائقهم الداعمة على موقع الكتروني آمن. وحتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ما مجموعه 89 مرشحا طلبات كاملة. ويمكن تصنيف الطلبات على النحو التالي:

المجموعة الإقليمية	الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
المجموعة الأفريقية	20	9	29
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	2	5	7
مجموعة أوروبا الشرقية	4	1	5
مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7	1	8
مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى	36	4	40

⁽¹⁴⁾ المرجع نفسه.

⁽¹⁵⁾ كان المطلوب من المرشحين تقديم ما يلي بشكل منفصل: (أ) سيرتهم الذاتية، و(ب) خطابات مرجعية من المشرف والنظراء والمرؤوسين، و(ج) خطاب يوضح أسباب ودوافع التقدم بالإضافة إلى ملخص للتجارب ذات الصلة.

الجنس	المجموع
إناث	26
ذكور	63

النظام القانوني	المجموع
القانون المدني	50
القانون العام	21
نظام مختلط/غير ذلك	18

رابعاً - تقييم المرشحين

كيفية التقييم

19- تنص الاختصاصات على أن "تستعرض اللجنة الطلبات الواردة في ضوء المعايير ذات الصلة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي وفي إعلان الشواغر، وتبت في قائمة طويلة من المرشحين، ثم تجري مقابلات على أساس الكفاءة"⁽¹⁶⁾. وتنص الاختصاصات أيضاً على أن "يساعد فريق الخبراء اللجنة، بما في ذلك من خلال فرز الطلبات، في التوصية بقائمة طويلة من المرشحين، وإعداد المقابلات مع المرشحين التي تجري على أساس الكفاءة"⁽¹⁷⁾. وبناء على ذلك، عُقد اجتماع لفريق الخبراء في لاهاي في يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2019 من أجل فرز الطلبات وإعداد قائمة طويلة من المرشحين للمقابلة. كما أعد فريق الخبراء مقترحاً للأسئلة التي ينبغي طرحها في المقابلة وكيفية طرحها. واجتمعت اللجنة بعد ذلك في نيويورك في يومي 20 و21 شباط / فبراير 2020 لاستعراض توصيات فريق الخبراء بشأن القائمة الطويلة للمرشحين الذين ستم مقابلتهم. ووافقت اللجنة على قائمة تضم 16 مرشحاً. وسحب اثنان من المرشحين الستة عشر طلباتهم بعد ذلك لأسباب شخصية قبل إجراء المقابلات، وأجرت اللجنة مقابلات مع ما مجموعه 14 مرشحاً.

20- واتخذت اللجنة الإجراءات اللازمة لإجراء المقابلات حضورياً في لاهاي في الفترة من 28 إلى 30 نيسان/ أبريل 2020 بمشاركة جميع أعضاء اللجنة والفريق. ولسوء الحظ، حال تفشي وباء الكورونا وما يرتبط به من قيود على السفر والصحة، وكذلك إغلاق المحكمة بسبب توجيهات السلطات المحلية، دون إجراء هذه المقابلات حضورياً في المواعيد المحددة وحضور المرشحين.

21- وللأهمية التي تكتسبها الجداول الزمنية المحددة في الاختصاصات، رأت اللجنة أن من المهم المضي قدماً في ولايتها بالرغم من الظروف الصعبة القائمة. وفي 29 نيسان/أبريل 2020، أبلغت رئيسة اللجنة رئيس الجمعية كتابياً بأن اللجنة تعترم المضي قدماً في إجراء المقابلات مع جميع المرشحين من خلال مؤتمرات آمنة بالفيديو. ومن أجل استكمال المقابلات في النطاق الزمني المحدد، نصح رئيس الجمعية بجدولة المقابلات على عدة أسابيع. وأبلغت رئيسة اللجنة رئيس الجمعية أيضاً بإجراءات الفحص التي تقترح اللجنة القيام بها استجابة للردود التي قدمها المجتمع المدني بشأن "الأخلاق الرفيعة" (انظر الفقرات

⁽¹⁶⁾ ICC-ASP/18/INF.2 ، الفقرة 14.

⁽¹⁷⁾ المرجع نفسه.

24 إلى 32 أدناه). وفي 23 أيار/مايو، أبلغ رئيس الجمعية رئيسة اللجنة كتابيا بأن الرئاسة ترحب بالإجراءات التي حددتها اللجنة ودعا اللجنة إلى المضي قدما وفقا لذلك.

22- وجررت المقابلات بالفيديو في الفترة بين 12 أيار/مايو و 5 حزيران/يونيه عبر منصة الفيديو الآمنة للمحكمة Cisco WebEx. وتكونت المقابلات من سلسلة من الأسئلة المحددة مسبقا بناء على متطلبات نظام روما الأساسي والكفاءات المنصوص عليها في الإعلان عن الوظيفة الشاغرة، مع الاحتفاظ بجزء محدد من الأسئلة للخبراء. وفيما يتعلق بالمقابلات التي يحمل فيها المرشح نفس الجنسية التي يحملها أحد أعضاء اللجنة أو أحد الخبراء، أو التي كانت فيها أسباب أخرى، حقيقية أو متصورة، لتضارب المصالح بين المرشح وأحد أعضاء اللجنة أو أحد الخبراء، تحجى فيها العضو المعني عن المشاركة في المقابلة وبالتالي عن المشاركة في تقييم المرشح⁽¹⁸⁾.

23- وتتطلب الاختصاصات من فريق الخبراء أن يعرض على اللجنة تقييمه للمرشحين قبل وضع القائمة المختصرة⁽¹⁹⁾. وبناء على ذلك، عرض فريق الخبراء على اللجنة تقييمه السري لمؤهلات المرشحين الـ 14، مع التركيز فقط على كفاءة المرشحين بموجب المادة 42 من نظام روما الأساسي وإعلان الشواغر، وأخذت اللجنة هذا التقييم السري في الاعتبار عند وضع القائمة المختصرة. ووفقاً للاختصاصات، أولت اللجنة الاعتبار الواجب، بقدر الإمكان، للتوازن بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي، والتمثيل الكافي للنظم القانونية الرئيسية في العالم، فضلاً عن المصالح الفضلى للمحكمة والجمعية الدول الأطراف ككل⁽²⁰⁾.

الفحص

24- من المؤهلات الرئيسية المطلوبة في المدعي العام، على النحو المبين في نظام روما الأساسي نفسه، أن يكون "من ذوي الأخلاق الرفيعة". وقد انعكس هذا الشرط، وهو الأول من بين عدة شروط مدرجة في الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي، في الإعلان عن الشواغر. وبُذلت جهود لمعالجة الجوانب الرئيسية التي من شأنها أن تعكس الأخلاق الرفيعة والنزاهة. وهكذا، فإن الإعلان عن الشواغر، بالصيغة التي وافق عليها مكتب جمعية الدول الأطراف، ينص على أن المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يتمتع، ليس بالأخلاق الرفيعة فحسب، ولكن أيضا "بالتزام عالٍ بالقيم والمبادئ التوجيهية للمحكمة الجنائية الدولية فضلا عن النزاهة الشخصية والمهنية الكاملة". ويعني هذا عدم مشاركة الشخص المعني من قبل في التحرش، سواء الجنسي أو غير الجنسي⁽²¹⁾، أو البلطجة، أو السلوك التمييزي، أو أي شكل آخر من أشكال إساءة استعمال السلطة أو سوء المعاملة.

25- وكما ذكر في الفقرة 11 أعلاه، تلقت اللجنة من المجتمع المدني عددا من الرسائل التي تركز على القضايا المذكورة أعلاه، لا سيما في سياق ضمان خلو سجل المرشحين المحتملين من السوابق في المضايقات و/أو التحرش الجنسي في مكان العمل. وتضمنت الرسائل الواردة من منظمات المجتمع المدني، في جملة أمور، اقتراحات بأن تتلقى اللجنة الشكاوى، أو تقوم بالتحري، أو تجري تحقيقات في ادعاءات

⁽¹⁸⁾ ICC-ASP/18/INF.2، الفقرة 18.

⁽¹⁹⁾ المرجع نفسه، الفقرة 15.

⁽²⁰⁾ المرجع نفسه، الفقرة 19.

⁽²¹⁾ انظر التوجيه الإداري بشأن التحرش الجنسي والأشكال الأخرى من التحرش، ICC/AI/2005/005، 14 تموز/يوليه 2005، الجزء الثاني. وتلاحظ اللجنة أنه من أجل دعم المعايير الواردة في نظام روما الأساسي والسياسات واللوائح الأخرى ذات الصلة للمحكمة، اعتمد مكتب المدعي العام أيضا مدونة قواعد سلوك تنطبق على جميع أعضاء المكتب وكذلك على المتدربين، والمهنيين الزائرين، والعاملين بدون مقابل، وموظفي المنظمات الأخرى المعارين أو المتاحين للمكتب. انظر مدونة قواعد السلوك لمكتب المدعي العام المؤرخة 5 أيلول/سبتمبر 2013، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.icc-cpi.int/iccdocs/oj/otp-COV-Eng.pdf>.

سوء السلوك المقدمة ضد المرشحين بغية ضمان عدم إدراج المرشحين الذين لديهم سوابق في المضايقات و/أو التحرش الجنسي في مكان العمل في القائمة المختصرة.

26- ورأت اللجنة أنها في حين أن ولايتها تقتضي منها أن تبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بمتطلبات الفقرة 3 من المادة 42 وأن ذلك من صميم مهمتها، فإنها لا تملك السلطة القانونية أو الإطار القانوني، فضلا عن الولاية والقدرة اللازمة، لتلقي الشكاوى والقيام بالتحري أو إجراء تحقيقات فيما يتعلق بالمرشحين الذين ليست لديهم بعد علاقة قانونية بالمحكمة، والذين ينبغي وفقا لاختصاصاتها أن تحافظ على سرية البيانات المتعلقة بهويتهم. ونتيجة لذلك، أدرجت اللجنة مجموعة من الأسئلة حول موضوع المضايقات و/أو التحرش الجنسي في مكان العمل، وأخذت الردود الموضوعية للمرشحين وسلوكهم أثناء المقابلات في الاعتبار.

27- وعلاوة على ذلك، اتخذت اللجنة خطوة غير مسبقة حيث اتبعت في عملية الفحص اجراءات تنطبق عادة على المرشحين للعمل في مناصب غير منتخبة وغير منصوب عليها في اختصاصات اللجنة. وأيدت رئاسة الجمعية برسالة مؤرخة 23 أيار/مايو 2020 الإجراءات التي اتخذتها اللجنة في هذا الشأن.

28- وأجرى قسم الأمن والسلامة بالمحكمة عملية الفرز بصورة مستقلة عن اللجنة وعن فريق الخبراء. ونظرا لطابع السري لعمل اللجنة، جرى تبادل للرسائل بين مدير الأمانة والمسجل للتأكيد على أن القسم سيقدم تقاريره المتعلقة بهذه العملية إلى اللجنة فقط (من خلال رئيسة اللجنة).

29- وتضمنت عملية الفحص، في جملة أمور، فحوصا تفصيلية للمستندات، وفحوصا للمصادر العامة للمعلومات (بما في ذلك لحسابات المرشحين الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي)، وفحوصا أمنية، وفحوصا للسجلات الجنائية. واتفقت اللجنة مع قسم الأمن والسلامة بالمحكمة على أن تظل بعض التفاصيل المحددة للعملية سرية لمنع التلاعب فيها أو التهرب منها في العمليات المقبلة.

30- وقد وافق جميع المرشحين الـ 14 على عملية الفحص التي أجريت لجميع المرشحين بالتزامن مع المقابلات من أجل مساعدة اللجنة في عملية صنع القرار دون التأثير على الجدول الزمني لتقريرها. وتم الحفاظ على السرية التامة طوال عملية الفحص. ووقع جميع الموظفين المشاركين في عملية الفحص على اتفاق خاص بشأن سرية هذه العملية، مثل الاتفاق الذي وقع عليه جميع موظفي المحكمة والأمانة الآخرين المشاركين في أعمال اللجنة من قبل بشأن سرية أعمال اللجنة.

31- وتدرك اللجنة أن عملية الفحص التي تتم بأثر رجعي، وبنطاق محدود، لا يمكن الادعاء بأنها شاملة، ولا يمكن أيضا أن تقدم جميع الضمانات المطلوبة. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى أن الوثائق الداعمة التي يقدمها المرشح تكون في الغالب الوثائق المؤيدة للتقييمات الموالية، وأن مكاتب السجلات الجنائية الوطنية التي يتصل بها موظفو الفحص لا ترد جميعها على الاستفسارات. ومع ذلك، ساعدت عملية الفحص في تمكين اللجنة من تقديم قائمة قوية وموثوق بها بأسماء المرشحين الأكثر تأهيلا، الذين من المرجح أن يصمد ترشيحهم لاختبار السمعة الذي سيتم في المرحلة القادمة، إلى الجمعية.

32- وتوصي اللجنة، في هذا السياق، بأن تتضمن العمليات المقبلة لانتخاب المرشحين، بما في ذلك المرشحين الذين ترشحهم الدول الأطراف لمنصب ما، حكما يتعلق بفحص المرشحين منذ البداية، مع تحديد بارامترات وطرائق الفحص بوضوح، فضلا عن الإشارة إلى النقطة التي سيبدأ فيها الفحص.

الاعتبارات التي روعيت أثناء التقييم

33- قامت اللجنة بتقييم المرشحين وفقا لمتطلبات نظام روما الأساسي، والكفاءات الإضافية المحددة في اختصاصات اللجنة، وإعلان الوظائف الشاغرة، استنادا إلى الاعتبارات التالية:

(أ) المؤهلات والخبرات المبينة في طلبات المرشحين والمواد والوثائق الداعمة لها؛

(ب) الأداء في المقابلات؛

(ج) نتائج عملية الفحص والتحقق من المرجعيات.

وفي المقابلات، كان المتوقع من المرشحين هو الرد بشكل موضوعي وواضح على الأسئلة المطروحة من اللجنة وفريق الخبراء على أساس الكفاءات وذلك من أجل توضيح الكفاءات المتوقعة وتمكين اللجنة وفريق الخبراء من تقدير مدى فهمهم ورؤيتهم لعمل مكتب المدعي العام والمحكمة، فضلا عن مدى ملاءمتهم للدور بحكم الشخصية، ووضوح الاتصال، والطابع، والسلوك العام.

34- وفي جميع الحالات التي كان فيها المرشح من نفس جنسية أحد الأعضاء في اللجنة أو فريق الخبراء أو التي كان فيها لأحد الأعضاء في اللجنة أو فريق الخبراء ارتباط شخصي أو مهني وثيق مع أحد المرشحين، امتنع العضو عن المشاركة في المقابلة المتعلقة بالتقييم الأولي للمرشح من أجل إدراجه في القائمة الطويلة، وفي أي تقييم أو مناقشة لاحقة لهذا المرشح. وفي إحدى الحالات، قدم أحد الأعضاء في فريق الخبراء إشعاراً بالتنحي بعد المقابلة بسبب اتصالات مهنية وثيقة لاحقة مع أحد المرشحين، ولم يشارك هذا العضو بعد ذلك في تقييم المرشح ومناقشته.

خامساً - التوصيات

35- تتمثل ولاية اللجنة في تيسير قيام الجمعية بترشيح وانتخاب المدعي العام المقبل بتوافق الآراء وانتخابه من خلال إعداد قائمة مختصرة تضم ثلاثة إلى ستة من أكثر المرشحين تأهيلاً لشغل منصب المدعي العام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترد أدناه قائمة بأسماء المرشحين الأربعة.

36- وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها لجميع المرشحين الذين قدموا طلبات للحصول على المنصب، ولا سيما للمرشحين الذين شاركوا في المقابلات. وتلاحظ اللجنة أن هوية جميع المرشحين الذين لم ترد أسماؤهم في القائمة القصيرة وجميع المعلومات التي قدموها طوال العملية ستظل، وفقاً للاختصاصات، سرية. وبالمثل، ستظل المعلومات الواردة في سياق عملية الفحص، وكذلك تقييمات اللجنة وفريق الخبراء، والمراسلات والمداوات الداخلية، وفقاً للولاية المعهود بها من الجمعية، سرية⁽²²⁾.

37- ولا يوجد ما يمكن القول بأنه مرشح "مثالي"، وتروي السيرة الذاتية جزءاً فقط من القصة. ولجميع المرشحين الأربعة الموصى بأن تواصل الدول الأطراف النظر في أمرهم مجالات قد لا تكون فيها خبرتهم الفعلية المسجلة واسعة بالقدر المطلوب. ولذلك، اختارت اللجنة إجراء مقابلات على أساس الكفاءة لتمكين المرشحين من توضيح كيفية الاستفادة من سلوكيات/مهارات معينة بوصفهم مدعين عامين، ومدبرين لمكتب المدعي العام، وفي السياق الاستراتيجي الحالي للمحكمة الجنائية الدولية.

38- وأتاحت المقابلات نفسها للجنة ولأعضاء فريق الخبراء المشاركين فرصة فريدة لاختبار ما إذا كانت المدخلات الواردة في السيرة الذاتية تتوافق مع قدرة المرشح على الربط بين خبرته السابقة والعمل بمكتب المدعي العام. وقام فريق الخبراء بالإضافة إلى ذلك بتقييم مضمون ردود المرشحين من الناحية الفنية، فضلاً عن نوعية الخبرات والمؤهلات المهنية، وحالات التنازع المحتملة.

39- وفي ضوء التحديات الحالية والدعوات المستمرة لإصلاح المحكمة وممارستها وإدارتها، نظرت اللجنة أيضاً عن كثب في الصفات الشخصية للمرشحين وأفكارهم وسلوكهم في مسائل تهدف، في جملة أمور، إلى الكشف عن رؤيتهم لمسألة تغيير القيادة الإدارية للمحكمة التي أشارت الدول الأطراف إلى ضرورة أن تمضي المحكمة قدماً فيها.

⁽²²⁾ ICC-ASP/18/INF.2، الفقرة 23.

40 - وكما ذكر في الفقرة 23، أولت اللجنة بقدر الإمكان الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي، والتمثيل الكافي للنظم القانونية الرئيسية في العالم. غير أن قدرة اللجنة على تقديم قائمة متوازنة من المرشحين في هذا الصدد كانت مقيدة بالمجموعة المتاحة من المرشحين ومؤهلات مقدمي الطلبات في إطار فئات محددة. ومع ذلك، يمثل المرشحون الواردة أسماؤهم بالقائمة المختصرة مجموعة متنوعة من الملامح المهنية والخلفيات والخبرات وينبغي أن تسمح للدول الأطراف باختيار المرشح الذي يمثل رؤيتها لمكتب المدعي العام في المستقبل بأفضل وجه.

41- وتوصي اللجنة بمراعاة التوازن بين الجنسين والتنوع بين النظم القانونية عند اختيار وتعيين نائب (نواب) المدعي العام أيضا.

42- وتوصي اللجنة أيضا بأن يبذل المكتب والدول الأطراف مزيدا من الجهود لتشجيع الطلبات المقدمة من النساء والمرشحين من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوروبا الشرقية، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عمليات الاختيار والانتخاب المماثلة في المستقبل.

43- وقد أثار جميع المرشحين الأربعة الواردة أسماؤهم في القائمة المختصرة، بدعم من المشورة والتقييمات التفصيلية لفريق الخبراء، إعجاب اللجنة بما لهم من اهتمام حقيقي بالعدالة وسيادة القانون، والمحكمة الجنائية الدولية، وقضية المساءلة الجنائية الدولية - دون خوف أو محاباة أو الرغبة في الحصول على مزايا شخصية خلاف الرغبة في البحث عن تحديات جديدة في الخدمة العامة. وسيجلب كل منهم منظورا مهنيا فريدا وجديدا لعمل المحكمة. وبالمثل، أعرب الجميع بوضوح عن تقديره لمنظمة وفلسفة إدارية تقدر النزاهة والمهنية والعمل الجماعي ووجهات النظر المتنوعة والجديدة والإشراف المسؤول والمساءلة.

44- وقد وافقت اللجنة بالاجماع، آخذة في الاعتبار آراء فريق الخبراء أيضا، على ذلك، وهي واثقة من أن كل مرشح من المرشحين المقترحين في هذا التقرير يستوفي المعايير الرسمية للأهلية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ويتمتع أيضا بالتجربة والخبرة المهنية والصفات الشخصية اللازمة للقيام بدور المدعي العام.

45- وترد السيرة الذاتية للمرشحين ورسائل التحفيز الموجهة إلى الدول الأطراف في المرفق الثالث لهذا التقرير.

46 - والمرشحون الواردة أسماؤهم في القائمة المختصرة المقترحة على جمعية الدول الأطراف لمواصلة النظر في أمرهم، بدون تصنيف وبالترتيب الأبجدي الإنكليزي، هم:

ألف - موريس أ. أنياه (نيجيريا)

47- موريس أ. أنياه، حائز على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في القانون، ومقيد بنقابة المحامين في إلينوي وجورجيا ومقاطعة كولومبيا، ومدرج بقوائم المحامين أمام المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الخاصة بلبنان، والمحكمة الخاصة لسيراليون. يعمل حاليا محاميا في مكتب موريس أنياه للمحامين في شيكاغو، إلينوي، بالولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم بهذا العمل منذ أيلول/سبتمبر 2013. ينتمي في خلفيته وتدريبه إلى التقاليد القانونية لنظام القانون العام. عمل من قبل في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومحاميا للدفاع أمام المحكمة الجنائية الخاصة لسيراليون (بما في ذلك محاميا رئيسيا في استئناف تشارلز تاييلور)، وممثلا قانونيا للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية (كينياتا). لغته الأصلية هي الإنكليزية، ولديه بعض المعرفة باللغة الهولندية والإغبو. والسيد أنياه مزدوج الجنسية إذ يتمتع بالجنسية النيجيرية وجنسية الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حين أن إقامته وعمله واعتماداته موجودة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه ولد في نيجيريا، وأعلن أن جنسيته الأولية هي الجنسية النيجيرية.

48- وقد تميز السيد أنياه من خلال معرفته التفصيلية لنظام روما الأساسي، وتقديره الواضح لدور الدبلوماسية والإعداد الدقيق للمحاكمات في عمل المحكمة الجنائية الدولية، وفهمه للسياق الاستراتيجي للمحكمة. ولديه خبرة عملية واسعة كمحام للاستئناف أمام المحكمة الخاصة لسيراليون (تايلور)، ومدعيًا عامًا ومستشارًا قانونيًا لدى محاكم جنائية دولية أخرى، وكذلك لدى نظم قانونية مختلفة في مجموعة متنوعة من البلدان. وفي حين أن خبرته الإدارية تقتصر على الأفرقة الأصغر حجمًا، فإنه يفهم بشكل مقنع المبادئ التوجيهية الأساسية المتعلقة بالتفويض والتواصل والنزاهة والإدارة المالية. وفي المقابلة، تميز السيد أنياه بالاستعداد الجيد للغاية وحسن الاطلاع، فضلًا عن الهدوء والتفكير والالتزان في ردوده.

باء- فرغال غاينور (أيرلندا)

49- فرغال غاينور حائز على البكالوريوس والماجستير في القانون، ومقيد بنقابة المحامين في أيرلندا وإنكلترا وويلز. يعمل حاليًا مدعيًا عامًا دوليًا مشاركًا احتياطيًا في الدوائر الاستئنائية للمحاكم في كمبوديا، ويشغل هذا المنصب منذ آذار/مارس 2020⁽²³⁾. ينتمي في خلفيته وتدريبه إلى التقاليد القانونية لنظام القانون العام. عمل سابقًا رئيسًا لفريق النظام السوري وفريق ميانمار في لجنة العدالة الدولية والمساءلة، ومساعدًا للمدعي العام الرئيسي في الدوائر الاستئنائية للمحاكم في كمبوديا؛ ومحامًا رئيسيًا للضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية (كينياتا)، ووكيلًا للنياحة العامة في كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقًا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لغته الأصلية هي الإنكليزية، ولديه معرفة جيدة في العمل باللغتين الفرنسية والإسبانية.

50- ويتمتع السيد غاينور بفهم كامل لنظام العدالة الجنائية الدولية. ووفر له عمله كمُدع عام، ومحام للدفاع، ومحام للضحايا، وكذلك مع المجتمع المدني، رؤية واضحة للتحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك رؤية جيدة لكيفية التصدي لها. ويدل عمله بشأن الجرائم المرتكبة في سوريا وميانمار على اهتمامه البالغ بتوفير أدلة الإثبات اللازمة لنجاح المحاكمات، بما في ذلك من خلال أدلة ربط موثوقة وأساس قضائي سليم. وعلى الرغم من خبرته المحدودة نسبيًا في مجال الإدارة، فإن معرفته لمبادئ الإدارة المالية والمساءلة وبناء الأفرقة المتنوعة والقوية تدعو للجنة إلى الاعتقاد بأنه سينجح في مواجهة التحديات الإدارية لمكتب المدعي العام. وفي المقابلة، تميز السيد غاينور بالتفكير والدقة والاستباق، مع رؤية واضحة لمستقبل المحكمة ومتطلبات التغيير الإداري.

جيم- سوزان أوكلاني (أوغندا)

51- سوزان أوكلاني حائزة على البكالوريوس في القانون وتعمل حاليًا قاضيا في المحكمة العليا في أوغندا وقاضيا في الشعبة الجنائية الدولية لتلك المحكمة. تشغل هذا المنصب منذ عام 2016. تنتمي في خلفيتها وتدريبها إلى التقاليد القانونية لنظام القانون العام. عملت في مديرية الادعاء العام في أوغندا في مناصب مختلفة، بما في ذلك في منصب مدير إدارة الشؤون الجنسانية والأطفال والجرائم الجنسية، ومدعية عامة رئيسية في قضية تفجيرات كمبالا. لغتها الأصلية هي الإنكليزية والأنتيسو، وتحدثت أيضا بالسواحلية واللوغاندا واللاو.

52- وحققت السيدة أوكلاني لنفسها حياة مهنية رائعة، في ظروف صعبة، مدفوعة برؤية واضحة لسيادة القانون والعدالة للضحايا، ونزعة قوية للاستقلال في مواجهة الضغوط السياسية والأدوار التقليدية

⁽²³⁾ بعد اختياره لإجراء مقابلة معه، قدم السيد غاينور عدة تحديثات لسيرته الذاتية. وبالتحديد، أفاد السيد غاينور بأنه ترك لجنة العدالة الدولية والمساءلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وعيّن مدعيًا عامًا دوليًا مشاركًا احتياطيًا للدوائر الاستئنائية للمحاكم في كمبوديا في آذار/مارس 2020. وأفاد أيضا بأنه بالإضافة إلى دوره كمحام رئيسي أمام المحكمة الجنائية الدولية لـ 82 ضحية في الحالة في أفغانستان، عمل أيضا محاميا رئيسيا لـ 770 ضحية في الحالة في فلسطين.

للجنسين. وعلى الرغم من أن خبرتها في الادعاء والقضاء تقتصر على الساحة المحلية، فإن تجربتها في ملاحقة الجرائم الوحشية والتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني وثيقة الصلة بجوهر عمل المحكمة. وكغيرها من المرشحين، تقتصر خبرتها الإدارية على الأفرقة الأصغر حجماً ولكنها أظهرت فهماً واضحاً للكفاءات المطلوبة، بما في ذلك في الإدارة المالية، ولديها سجل حافل في مواجهة التحديات الجديدة. وفي المقابلة، قدمت السيدة أوكالاني ردوداً صريحة ومدروسة من منظور بلد من بلدان الحالات، مما يدل بوضوح على استعدادها للتعلم والتكيف، والمرونة في مواجهة الضغوط..

دال - ريتشارد روي (كندا)

53- ريتشارد روي حائز على البكالوريوس في القانون ويعمل حالياً محامياً عاماً رئيسياً في دائرة الادعاء العام في كندا، ويشغل هذا المنصب منذ عام 2010. ينتمي في خلفيته وتدريبه إلى التقاليد القانونية لكل من نظام القانون المدني ونظام القانون العام. عمل قبل ذلك في دائرة الادعاء العام في كندا في مناصب مسؤولة مختلفة منذ عام 2001 من بينها منصب المدعي العام للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية (قضية مونيانيزل)، ودائرة الادعاء العام الفيدرالية، ودائرة الإنابة القضائية في كولومبيا، ومكتب المدعي العام في كيبيك. يجيد ثلاث لغات هي الفرنسية والإنكليزية والإسبانية.

54- والسيد روي مدع عام محترف وقائد بارع، لديه خبرة واسعة في إعداد وإدارة المحاكمات الجنائية المعقدة، التي تنطوي على عدد كبير من المتهمين، والمتعلقة بشخصيات بازة بنجاح، بما في ذلك في مواجهة الرقابة العامة المكثفة والضغط السياسية. وفي حين أن خبرته في مجال الادعاء هي في المقام الأول في بيئة محلية، فقد حصل على إجازات نادرة خارج الحدود الإقليمية في مجال الإبادة الجماعية (مونيانيزل)، والفساد عبر الحدود الوطنية (س. ن. س. لافالين ضد ليبيا)، وشارك بنشاط في شبكات الادعاء في جميع أنحاء العالم، وبوجه خاص في أمريكا اللاتينية. وتركز رؤيته الإدارية على تطوير وتمكين مجموعة متنوعة من المهنيين، فضلاً عن وضع نماذج للإدارة المالية المسؤولة، والنزاهة، والمساءلة. وفي المقابلة، تميز السيد روي بالتفكير والتحليل والصراحة، مع فهم شامل للعديد من الخيوط المطلوبة للتعامل مع المواقف المعقدة والمتطورة.

سادسا - الخاتمة

55- تود اللجنة أن تعرب عن امتنانها لأمانة جمعية الدول الأطراف ولأعضاء الهيئة الفنية لقلم المحكمة على مساعدتهم الجادة والمهنية في سياق هذه العملية.

56- وتود اللجنة أيضاً أن تعرب عن تقديرها العميق للمساعدة القيّمة التي قدمها لها أعضاء فريق الخبراء، وكذلك للتعاون المهني والجماعي في جميع الأوقات.

57- وتلاحظ اللجنة أن الاهتمام الواضح للمجتمع المدني ومؤيدي المحكمة يدعو بقوة إلى مشاركتهم في العملية العامة المقبلة التي ستؤدي إلى انتخاب المدعي العام. وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة أنه سيكون هناك، نظراً للطابع الافتراضي للمقابلات التي أجريت، نقص كبير في الانفاق من الميزانية المخصصة من جمعية الدول الأطراف لعمل اللجنة وتوصي بأن يعاد توزيع الفائض من هذه الميزانية على أي جزء من الميزانية التي قد تخصصها رئاسة الجمعية والمكتب للمشاركة العامة في تقديم المرشحين المختارين إلى الدول الأطراف والمجتمع المدني⁽²⁴⁾.

⁽²⁴⁾ في 26 حزيران/يونيه 2020، بلغت النفقات الفعلية المرتبطة بعمل اللجنة في عام 2020 ما مجموعه 12 960 يورو. ومن المتوقع أن تكون هناك بعض النفقات الإضافية فيما يتعلق بترجمة الوثائق. ويبلغ مجموع المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية لعام 2020 نحو 44 600 يورو.

58- وعلى الرغم من عدم التنبؤ بذلك في اختصاصات اللجنة، يؤكد أعضاء اللجنة وفريق الخبراء إنهم على استعداد، في ضوء عملية الاستعراض الجارية وبعية مساعدة الجمعية في عمليات الاختيار والانتخاب المماثلة في المستقبل، للمساعدة بأي طرق أخرى قد تحتاجها الجمعية، وفي ضوء الخبرة المكتسبة خلال السنة الماضية، لإعداد تقرير غير رسمي عن "الدروس المستفادة"، مع توصيات إضافية، بما في ذلك فيما يتعلق بفحص المرشحين للمناصب الانتخابية، إذا طلب منهم ذلك.

مارسين تشيبيلاك
الأمين فاتي
أندرياس مافرويانيس
سابين نولكه
ماريو أويارزابال

المرفق الأول: الاختصاصات المتعلقة بانتخاب المدعي العام

(انظر الوثيقة ICC-ASP/18 /INF.2)

المرفق الثاني: إعلان الشواغر

(انظر الوثيقة ICC-ASP/19 /INF.2 /Add.1)

المرفق الثالث: المواد المرجعية للمرشحين

(انظر الوثيقة ICC-ASP/19 /INF.2 /Add.2)
